واستراتيجياتها الغذائية الوطنية، وتستطلع إلى نتائج المشاورات المنصوص عليها في الفقرتين ٣٠ و٣١ من تقرير مجلس الأغذية العالمي عن دورته الوزارية السادسة[١٠٣] ؛

١١ ـ **تعرب عن قلقها** لزيادة الممارسات التجارية الحمائية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية للمجتمع الدولي بأسره، وخاصة لأنها تقلل من فرص التصدير أمام البلدان النامية وتؤثر على إمكانياتها الاقتصادية وتقلل من قدرتها على استيراد الأغذية التي تحتاج إليها، وتحثّ، لذلك، جميع البلدان على بذل قصاراها لمنع التوسع في السياسات الحمائية ؛

١٢ ـ **تطالب** بالتجديد الفوري لاتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٨٠ عند انتهاء أجل الاتفاقية الحالية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨١، وتحث بقوة على بذل كل جهد لكسب متبرعين جدد وزيادة التزامات المتبرعين الحاليين في الوقت نفسه، حتى يمكن تجديد الاتفاقية بحلول منتصف سنة ١٩٨١ مع تأكيد قوي بأن تكون ١٠ ملايين من الأطنان هي الحد الأدنى المطلق لتدفق المساعدة حتى في أوقات ارتفاع الأسعار ونقص الأغذية ؛

١٣ ـ **ترحّب** بتأييد مجلس الأغذية العالمي في الفقرة ٣٤ من تقريره[١٠٣] لمبادرة لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية المتمثلة في اقتراحها بأن تقوم، في دورتها المقبلة، بدراسة اقتراح منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن يجعل الاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ موضوع اتفاقية ملزمة قانوناً ؛

١٤ ـ **تشدد** على مسيس الحاجة إلى عقد اتفاق دولي جديد للقمح، كما جاء بالفقرتين ٣٧ و٣٨ من تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية السادسة[١٠٣] ؛

١٥ ـ **تطالب** بأن تقوم أمانة مجلس الأغذية العالمي، بالتعاون مع الوكالات المختصة، بمزيد من تقصي الطرق الممكنة لوضع ترتيب لعقد تبرعات طارئة في حالات الأزمات الغذائية، آخذة في الاعتبار، **في جملة أمور**، أعمال الفريق العامل المخصص الذي أنشأته لجنة الأمن الغذائي العالمي كما ورد في الفقرة ٤٠ من تقرير المجلس[١٠٣] ؛

١٦ ـ **ترحّب** بطلب مجلس الأغذية العالمي أن ينظر صندوق النقد الدولي، في إطار تسهيلاته المالية، في إمكانية توفير دعم إضافي لميزان المدفوعات بغرض مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من نقص في الأغذية لمواجهة الزيادة في تكاليف وارداتها من الأغذية وترحّب بقرار اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي الصندوق حثّ المجلس التنفيذي للصندوق على النظر فوراً في هذه المسألة ؛

١٧ ـ **توصي** بأن يتخذ المجتمع الدولي الخطوات اللازمة للتنفيذ العاجل لقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٥ (د ـ ٥) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن التجارة الدولية للأغذية[١٠٤] ؛

١٨ ـ **تسلّم** باستصواب دراسة التدابير الرامية إلى تشجيع زيادة إنتاج الأغذية والتجارة فيها وجعلها أكثر توازناً على الصعيد الإقليمي، وذلك في أوسع إطار للتجارة، وأثر ذلك على حالة الأغذية في البلدان النامية ؛

١٩ ـ **تلاحظ مع شديد القلق** أنه لم يتحقق إلاّ تقدم محدود في سبيل حل المشاكل الطويلة العهد للتجارة الدولية بالمنتجات الزراعية، تلك المشاكل التي لها تأثير ضار بالصادرات وخاصة صادرات البلدان النامية، والتي يمكن لحلها أن يقدّم مساهمة هامة لتحسين إنتاج الأغذية الشامل في العالم ؛

٢٠ ـ **توصي** بأن يعمد مجلس الأغذية العالمي، وفقاً لولايته، إلى أن يولي اهتماماً متواصلاً لأثر تجارة الأغذية على مستويات الإنتاج الغذائي في العالم، وخاصة فيما يتعلق باقتصادات البلدان النامية، مستخدماً، إلى أقصى مدى ممكن، المدخلات اللازمة التي ينبغي أن توفرها مختلف هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛

٢١ ـ **تؤيد تأييداً كاملاً** نداء مجلس الأغذية العالمي الوارد في الفقرة ٢١ من تقريره[١٠٣] لتجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بمعدل كاف لتنفيذ عملياته بشكل واقعي، وفقاً لتوصية مجلس إدارته.

الجلسة العامة ٨٣
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٣٥/٦٩ ـ حالة الأغذية والزراعة في افريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ مع القلق أن حالة الأغذية والزراعة في افريقيا قد تدهورت خلال العقدين الماضيين تدهوراً شديداً نجم عنه هبوط نصيب الفرد من إنتاج الأغذية وانخفاض متوسط معايير التغذية إلى ما دون مستوى الاحتياجات الأساسية،

وإذ تشير إلى قراراتها : ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) و٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، والمتضمنين الإعلان

---

(١٠٤) انظر **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الخامسة**، المجلد الأول، **التقرير والمرفقات**، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.II.D.14)، الجزء الأول، الفرع ألف.

وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، و٣٢٨١ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ تشير أيضاً إلى المقررات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأغذية العالمي[١٠٥]،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء أوجه النقص الحادة في الأغذية التي تتعرض لها حالياً بلدان كثيرة في المنطقة الافريقية،

وإذ تشير بصفة خاصة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٨/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ والمتعلق بتقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية السادسة[١٠٦]،

وإذ تأخذ في اعتبارها القلق العميق المنعكس في المقررات التي اتخذها مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته العشرين[١٠٧] بشأن حالة الأغذية والاحتمالات المتوقعة للزراعة في افريقيا،

وإذ تسلّم بأن المسؤولية عن تنمية إنتاج الأغذية والانتاج الزراعي تقع أساساً على عاتق البلدان النامية ذاتها وبأنه يوجد جهد متزايد من جانب البلدان النامية للتعجيل بتنمية قطاعات الأغذية والزراعة فيها، والتزام متزايد من جانبها بالقيام بذلك،

وإذ تشدد على أن أوجه النقص الحالية تدل على استمرار تعرض بلدان كثيرة في المنطقة للأزمات الغذائية نتيجة لعوامل من بينها العجز في المحاصيل والجفاف وتآكل التربة وانخفاض الاحتياطيات وارتفاع مستوى خسائر ما بعد الحصاد،

وإذ تسلّم بدور استراتيجيات قطاع الأغذية، التي انبثقت عن مجلس الأغذية العالمي، كوسيلة تلجأ إليها البلدان النامية المعنية للأخذ بنهج متكامل لزيادة إنتاج الأغذية وتحسين الاستهلاك واجتذاب الموارد الدولية الإضافية الضرورية،

وإذ تأسف لعدم كفاية معونات الأغذية لمواجهة أوجه النقص الخطيرة في بلدان افريقية كثيرة،

وإذ يساورها بالغ القلق لزحف الصحراء المستمر في بلدان كثيرة في افريقيا، الذي ما انفك يزيد من حدة مشكلة الأغذية في تلك القارة،

وإذ تسلّم بما يمكن أن يقدمه التنفيذ الفعّال لخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا[١٠٨]، التي اعتمدها في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠، مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثانية المكرّسة للمسائل الاقتصادية والمعقودة في لاغوس في يومي ٢٨ و٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠، من إسهام مفيد في تحسين حالة الأغذية بصفة خاصة وفي التنمية السريعة الشاملة في افريقيا،

١ ـ **تحيط علماً مع الارتياح** بخطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا، وبصفة خاصة الأحكام المتعلقة بالأغذية والزراعة[١٠٩]؛

٢ ـ **تحثّ** جميع بلدان افريقيا على أن تنفذ، وفقاً لبرامجها وأولوياتها الانمائية الوطنية، إجراءات لزيادة إنتاجها الوطني الغذائي والزراعي زيادة كبيرة؛

٣ ـ **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية لزيادة إنتاج الأغذية عن طريق **جملة أمور** منها العمل، على سبيل الأولوية، على تقديم مساعدة مالية وتقنية إضافية إلى افريقيا من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الافريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وزيادة القروض التي يقدمها البنك الدولي إلى القطاع الزراعي في افريقيا؛

٤ ـ **تناشد** المجتمع الدولي أن يقدم، على سبيل الاستعجال، معونات غذائية إضافية إلى البلدان الافريقية لتلبية احتياجات الطوارئ الحالية في المنطقة، وفقاً لما تنص عليه، خاصة، الفقرة ٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٨/١٩٨٠؛

٥ ـ **تطلب** إلى البلدان المتبرعة حالياً ومستقبلاً أن تحقق، دون إبطاء، الحد الأدنى الذي وضعته اتفاقية العون الغذائي لعام ١٩٨٠[١١٠] للرقم المستهدف للمعونة السنوية من الحبوب الغذائية وقدره ١٠ ملايين طن وكذلك الحد الأدنى للرقم

---

(١٠٥) انظر **تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما ٥ ـ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤**، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.75.II.A.3)، الفصل الثاني.

(١٠٦) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٩ (A/35/19)**.

(١٠٧) انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، **تقرير المؤتمر، الدورة العشرون**، روما، ١٠ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ (C.79/REP و Corr.2)، الفقرة ٣٣.

(١٠٨) انظر A/S-II/14، المرفق الأول.

(١٠٩) **المرجع نفسه**، الفصل الأول.

(١١٠) انظر **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٩ (A/35/19)**، الجزء الأول، الفقرة ٣٢. وللاطلاع على نفس الاتفاقية، انظر TD/WHEAT.6/13.

المستهدف للحبوب وقدره ٥٠٠ ٠٠٠ طن للاحتياطي الدولي من الأغذية لحالات الطوارئ ، حسبما اتفق عليه في مقررات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٦ ـ **تحثّ** الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على تقديم ما يلزم من مساعدات تقنية ومالية وغذائية لمشاريع الأمن الغذائي في المنطقة ، وخاصة في بلدان الساحل والبلدان السودانية الساحلية ، في إطار أنشطتها هي ، بما في ذلك تعزيز نظام مساعدات الأمن الغذائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن طريق مشاركة المتبرعين الحاليين والمقبلين ؛

٧ ـ **تناشد على وجه الاستعجال** المجتمع الدولي أن يقدم مساعداته الفورية من أجل المكافحة الفعّالة للزيادة السريعة الحالية في أسراب الجراد المهاجر الافريقي ، الذي قد يجتاح جزءًا كبيراً من القارة ، إن لم تتم السيطرة عليه فوراً ؛

٨ ـ **تحثّ** منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على مواصلة القيام بدورها القيادي في تنسيق الجهود المبذولة في المنطقة لمكافحة الجراد ؛

٩ ـ **توصي** بأن يتم على سبيل الاستعجال تنفيذ "البرنامج الموضوع لمكافحة داء المثقبيات الحيواني الافريقي من أجل التنمية المتصلة به في افريقيا" الذي أيده مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته العشرين في قراره ٧٩/٨ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، وذلك بتنسيق شامل من تلك المنظمة وبدعم مالي وتقني نشط من المجتمع الدولي ؛

١٠ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يتعاون ، بالتشاور مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، مع منظمة الوحدة الافريقية في الاضطلاع بدراسة عن إنشاء منظمات إقليمية في افريقيا لتجارة الأغذية وتوزيعها وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

١١ ـ **تحثّ** جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة على تكثيف أنشطتها في افريقيا لمساعدة الحكومات في جملة مجالات منها المشاركة الحكومية المباشرة في إنتاج الأغذية ، وتحويل المنتجات الزراعية ، والبحوث المتكاملة ، والخدمات الارشادية ؛

١٢ ـ **تحثّ** أيضاً المجتمع الدولي على مساعدة البلدان في المنطقة الافريقية على أن تحقق خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ الأهداف التالية :

(أ) تحسين هام في حالتها الغذائية ، ووضع الأساس لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب الغذائية والماشية والمنتجات السمكية ؛

(ب) إحراز تقدم كبير صوب تحقيق تخفيض قدره ٥٠ في المائة من الخسائر التي تحدث بعد الحصاد عن طريق عدة وسائل منها إنشاء مرافق للتخزين ؛

(ج) تحسين الهياكل الأساسية المادية لتسهيل توزيع الأغذية على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ؛

(د) إجراء مزيد من البحوث الزراعية الفعّالة مع التركيز بصفة خاصة على تحسين البذور وتوفير الإمدادات الكافية من الأسمدة ومبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية التي تناسب الظروف في افريقيا ؛

١٣ ـ **تحثّ كذلك** جميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على توسيع نطاق برامجها التدريبية لبناء قدرات وطنية لإعداد مشاريع التنمية الزراعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها ؛

١٤ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ، تقريراً أولياً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

الجلسة العامة ٨٣
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

٧٠/٣٥ ـ يوم الأغذية العالمي

إن الجمعية العامة ،

إذ ترى أن الغذاء ضروري لبقاء البشر ورفاههم وأنه حق من حقوق الانسان الأساسية ،

١ ـ **ترحّب** بالاحتفال بيوم الأغذية العالمي الذي سيعقد للمرة الأولى في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ، ثم يعقد سنوياً بعد ذلك ، كما قرر بالإجماع مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته العشرين ، في قراره ٧٩/١ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩[١١١] ؛

---

(١١١) انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، **تقرير المؤتمر ، الدورة العشرون** ، روما ، ١٠ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ (C.79/REP و Corr.2) الفقرة ٤٣ .